

ديمقراطية

عبد العزيز بومجداد



وظائف وكوادر وحكومة تائهة

بين النجاح والفشل تعيش دول العالم وتتفاوت نسب النجاح بين دولة وأخرى وكذلك نسب الفشل، كما أن مقومات النجاح كثيرة ومتعددة وكذلك أسباب الفشل، وأحد أسباب الفشل هو عدم الاهتمام بالتعليم، وهو السبب الرئيسي للفشل في كل الجوانب وعلى جميع الأصعدة في الكويت . . فإين الحلول؟ إن غطية كل أوجه الفشل في الكويت بمقالة أمر يستحيل تنفيذه، فالفشل لدينا لا حصر له وكل ما يمكننا ذكره هو بعض الأمثلة عن هذا الفشل، فمن عدم تنوع مصادر الدخل إلى البنية التحتية المهترئة إلى الجسور والشوارع المؤقتة والتي استمرت حتى اليوم إلى المستشفيات الترابية إلى المدارس المتهاكلة إلى السياحة المدومة إلى البيروقراطية في تنفيذ المعاملات إلى الفساد الذي استاء منه رئيس الحكومة، بمجرد تصريح، إلى تطاير الحمى إلى سيطرة طبقة التجار على مفاصل الدولة وتأثيرهم المباشر باتخاذ القرار في الدولة حسب أهوائهم إلى التركيبة السكانية العليلية . . وتعالوا للتعمق قليلاً في هذا الفشل الأخير ونبحث عن أسبابه.

إن الخلل الذي يعاني منه الشعب الكويتي في التركيبة السكانية لهو أكبر خلل تسببت به الحكومة بعدم تخطيطها ووضعها لباستراتيجيات الناجحة ما أوصنا للحالة التي لا تطاق، فعندما يكون عدد الوافدين في البلد ثلاثة أضعاف المواطنين فهذا يعني أن الدولة تهدر ميزانيتها على الخدمات بنسبة ثلاثة إلى واحد لصالحهم ليستفيد الشعب الكويتي من ربع ميزانية الدولة فقط، هذا فضلاً عن أن هذه النسبة من الوافدين 75% تقوم بتسريب أموال البلد للخارج لأنهم بطبيعة الحال يعملون ليصرفوا أموالهم في بلدانهم بينما يقوم المواطنون الذين يشكلون ربع سكان الكويت بحقق أموالهم في البلد وهذا سبب رئيسي للخلل في اقتصاد البلد، فمصرفوات الكويت يقابلها إيرادات لدول أخرى، ولو كانت الحكومة قد فكرت بشكل صحيح بتأهيل المواطنين والاهتمام بتعليمهم ثم تنسيق العمل بين وزاراتها وإحصاء عدد الوظائف المطلوبة لما كان لدينا هذا الخلل الكبير اليوم، هذا ولا أريد أن أدخل بتفاصيل بقية المشاكل التي يعاني منها المواطن مثل الاختناقات المرورية وطوابير المستشفيات والمشاكل الأمنية، والكراهية الكبرى هي أننا لا نرى حتى اليوم أي بوادر لحل هذه القضية إلا من الحكومة ولا من المجلس إلا عبر بعض التصريحات التي لا قيمة لها والتي لا تتطابق مع الواقع، فالنكويث الذي أزعجتنا به الحكومة وكذلك بعض أعضاء مجلس الأمة لا يكون بكثرة الكلام بل هو أمر يحتاج لإختناج خطوات حقيقية وفعالة ابتداءً بإصلاح التعليم الذي يعتبر هو الباب الأول لتأهيل المواطن ثم إحلاله بدل الوافد ولكن مع الأسف الشديد لا حياة لمن نتنادي.

إن أقرب مثال على عدم اهتمام الحكومة بموضوع التعليم هو إهمالها لأصحاب الوظائف التربوية المساندة والذين حرموا من الكوادر المناسبة لهم مما دفع الكثير منهم للتوجه لوزارات أخرى لا علاقة لها بتخصصاتهم التربوية، ومن المؤكد أن هروبهم من الأعمال التربوية سيغير وزارة التربية على الاستعانة بموظفين آخرين لا يملكون نفس شهاداتهم وتخصصاتهم وهنا يتحقق جزء من الخلل في التعليم، ثم إن توجيههم للعمل بوزارات أخرى سيجعل منهم بطالة مقنعة وموظفين بلا أي إنتاجية وهنا يتحقق جزء من الخلل في التركيبة السكانية لأن الدولة ستضطر للاستعانة بعمالة خارجية تكون أكثر فاعلية من هذه «البطالة المقنعة» ولو فكرت الحكومة قليلاً لوجدت أن إعطاء أصحاب الوظائف التربوية المساندة الكادر الذي يطالبون به هو بداية الحل لكثافتنا القضيبيين، التركيبة السكانية والتعليم، أي إن هذه المطالبة ليست مجرد مطالبة مالية بل سيكون لها أثر مباشر على تعديل أوضاع البلد من عدة نواحي، ولا أريد هنا أن أذكر مجلس الأمة لأنني مقتنع تماماً من أنه أسمى ولا يرى طريق الإصلاح.

ثقافات

عبد العزيز التميمي



الأمن والصحة في جابر الأحمد

وزارة الداخلية والتجارة والبلدية يتحملون بجدارة مسؤولية الأمن العام والصحة والغذاء وعليهم تقع مسألة الرقابة الدائمة في كل أرجاء البلاد من دون استثناء، لكن الحل لا يكتمل دائماً بسبب تقاعس بعض الموظفين المناط بهم مسؤولية الرقابة والإشراف على سلامة سير الأمور والإجراءات القانونية في البلاد. فما يحدث في مدينة جابر الأحمد أمر غير مخفي ولا هو مستور فكل عابر سبيل يرى ويشاهد بأم عينيه تلك المخالفات التي تمس الأمن العام وصحة المواطنين ومستقبل الأجيال، وأخص جديتي الباعة المتجولين ابتداءً من أول دوار في هذه المدينة الشابة التي تأسست من الصفر بداية حضارية تتناسب مع عصر التكنولوجيا والبيع الحضاري المنظم تحت رقابة أمنية وصحية لا مجال فيه للخطأ، وعبر سطور هذا المقال أناشد

كل موظف مسؤول في كل وزارات الدولة للنظر بعين الغيرة والحرص ومحاسبة الفاسدين ممن أهملوا واجبه الوطني في الرقابة ومنع انتشار البقالات في البيوت، يبيعون الفاسد من الطعام والسجائر للأطفال إلى جانب عدم وجود تراخيص تفيد لياقة البائع في تلك البقالات أو الباعة المتجولين من أفغان وهنود وبنغلاديش وغيرهم من مخالفي شروط السلامة والأمن الصحي والغذائي، ما يعرض كل شيء في البلاد للخطر خاصة إذا كان بيع السجائر للأطفال دون الخامسة عشر عاماً مباحاً وبالحبة، فسرع السيارة الواحدة وليس علبه السجائر خمسين فلساً، وبهذا تكون السجائر أرخص من الكت كات أو علبه عصير «دي دي».

إلى الله المشتكى يا وزارة التجارة إذا عجزت البلدية والداخلية عن أداء الواجب المناط بهم.

ولنا رأي

د. نايف العدوانية

Al_adwani_nayef@hotmail.com



أنت لست دائماً الرقم «1»

في المسرح، أو في قاعة اجتماعات فالرقم يجب أن يتغير وفقاً للمكان، والزمان، والحالة الاجتماعية وحسب الظروف ومن الخطأ ألا يفرق المرء بين المكانة، والمكان ويقال في المثل «لكل زمان دولة ورجال» ولا يبقى شيء على حاله ومال كل شيء للتغيير، أو الهلاك، أو الزوال ولا يبقى إلا الله «سبحانه وتعالى» فهو مغير الأحوال وأن حال الإنسان في تذبذب، وتغير من صحة إلى سقم ومن غنى إلى فقر ومن استقرار إلى ضياع، وتشتت ومن منصب رفيع إلى إنسان عادي والمحافظة على الرقم واحد شيء مستحيل وكذلك تحديد رقم اجتماعي لشخص آخر صعب جداً، فالعامل أو الخادم أو الموظف لديك هو أمامك رقم «7» أو «10» ولكنه في منزله، وعند أسرته رقم واحد وإياك أن تحاول أن تصغره، أو تستصغره أمام أسرته بحكم معرفتك بطبيعة عمله، أو مكانته الاجتماعية لديك. ومن يسمع كلام غيره عنه بأنه متكبر فليراجع نفسه، فهذا مؤشر اجتماعي خطير فهو لا يفرق بين المكان، والمكانة وعليه إعادة حساباته مع نفسه ومع الآخرين، فالإنسان ليس دائماً الرقم «واحد»!

ملاحظة:

يعجبني الغربيون من ذوي المناصب، فإنهم في مناصبهم الرقم واحد! ولكنهم بعد انتهاء فترة عملهم، أرقام متغيرة في أسرهم، وفي أوساط الحياة الشعبية فتجد الرئيس رئيساً وبعد انتهاء منصبه شخصاً عادياً جداً!

رأي آخر

عبد العزيز خريط

تويت: Akhuraibet
http://khuraibet.blogspot.com



مدارس التربية وغياب

إجراءات الأمن والسلامة

بينما يعلن وكيل وزارة التربية عن تطبيق تجربة الوجبات الصحية على عدد من المدارس خلال الشهر المقبل بالتنسيق مع هيئة الغذاء والدواء وشركة المطاحن الكويتية، مؤكداً على أهمية إدارة المقاصف المدرسية بأسلوب تربوي والتأكد من توفير التغذية السليمة وتوافر الشروط الصحية في الوجبات والمواد الغذائية في هذه المقاصف باعتبارها تدخل في نطاق قياس مؤشرات التعليم والتغذية الصحية للطلاب، إذا بنا نفع في أزمة من نوع آخر في عدم اتخاذ الإجراءات الاحترازية في الأمن والسلامة في المدارس، وكانت النتيجة مع إيماننا بقضاء الله وقدره، وأن الحذر لا يمنع قدر فكان حادث دهس طالب في المرحلة الابتدائية من مركبة الأغذية داخل أسوار المدرسة وتم نقله إلى مستشفى مبارك الكبير في حالة حرجة شفاه الله وعافاه .

سنوات من التصريحات في الاهتمام بالتغذية الصحية ولا زلنا نعاني من الوجبات غير الصحية، وبإشراف وزارة التربية، وهذه المرة بإجراءات الأمن والسلامة ومدارس آيلة للسقوط وتحت قيد العمل والصيانة، وانتشار الظواهر السلبية، وهذه المرة تدخل مركبات داخل المدارس في حين أبنائنا داخل الأسوار فكان الحادث الأليم، فما الذي اتخذ من إجراءات للحفاظ على سلامة أرواح أبنائنا في المدارس...؟ وتحت أي مسمى يمكن أن نضع مثل هذه الحوادث...؟

وبعد هذا الحادث كالعادة أعربت الوزارة عن أسفها لوقوع الحادث وإصابة أحد أبنائها الطلبة، مؤكدة أنها تولي الحادث اهتماماً كبيراً، داعية المولى عز وجل أن يمن على الطلبة بالشفاء العاجل.

وقد أعلنت عن تشكيل لجنة تحقيق عاجلة في ملايسات وإيقاف مديرة المدرسة عن العمل إلى حين الانتهاء من التحقيق، مشيرة إلى أن الجهات الأمنية تحفظت على سائق الشاحنة وبادرت بتحقيقاتها، وتكررت الوزارة في بيان لها أن وزير التربية وزير التعليم العالي وجه قيادات المناطق التعليمية بإعادة تقييم إجراءات الأمن والسلامة وتشديدها داخل المدارس ووضع ضوابط مشددة لضمان سلامة الطلبة.

وزارة التربية تحتاج إلى نفضة حقيقية وليست تصريحات وأخباراً لا تقدم ولا تؤخر فما هو مطلوب وعاجل الاهتمام في أرواح الطلاب والأمن والسلامة وإعادة النظر في النشرات واللوائح الداخلية والأنظمة والقوانين الجادة التي قابلة لتنفيذ والتطبيق الفعلي حتى تحمي أبنائنا الطلاب الذين هم أمانة في أعناق الوزارة، فما نريده هو تحمل المسؤولية واستشعار المعلمين و الملمات بالمسؤولية الكاملة تجاه فلذات أكبادنا داخل أسوار المدارس . . فليس من المعقول أن يتعرض طالب للدهس داخل ساحات المدارس وبوجود هيئة إدارية وتعليمية وعاملين وطلاب، فمن المتوقع أن يكون الحادث خارج النطاق لا قدر الله لكن الإهمال والتسيب يصل إلى هذا المستوى والحد، فمن الضروري أن يكون للوزارة موقف رادع لتجنب مثل هذه الحوادث الأليمة أو أن ترفع المسؤولية كاملة في كتابة عبارات مفادها بأن الوزارة غير مسؤولة عن فقدان أبنائنا داخل المدارس .

صرخة قلم

ناصر الحسيني



كفي ظلماً للوافدين يا وزير الصحة

كلمة تأمين هي ان تكفل الوزارة بمصاريف علاجه طوال فترة اقامته، ولكن وزارته رغم انها اخذت منهم تأميناً صحياً يصل احياناً إلى 100 دينار، إلا ان هذا التأمين لا يشمل حتى مراجعة المستوصف، إذن ما قيمة هذا التأمين، فعند مراجعة الوافد للمستوصفات تأخذون 2 دينار رسوماً، وإذا راجع المستشفى تأخذون 5 دنانير رسوماً، وإذا راجع العيادة الخارجية تكون الرسوم 10 دنانير، وإذا ادخل المستشفى يدفع 10 دنانير عن كل يوم بالإضافة الى دفع تكاليف التحليل والأشعة والعمليات وغيرها، فطالما يدفع تكاليف مراجعته ودخوله وعلاجه وتحليله واشعته، إذن بأي حق تأخذون منه تأميناً صحياً عند تجديد الإقامة!!! فإما انكم تأخذوا منه تأميناً صحياً عند علمه الإقامة بشرط ان تشمل كل تكاليف علاجه ومراجعاته، وأما تكتفون بأخذ رسوم عند كل مراجعة، مع إلغاء التأمين الصحي، ولكن اخذكم تأميناً صحياً بنفس الوقت تأخذون رسوم المراجعات والعلاج فهذا ظلم، واعتقد انك لا تقبل بهذا الظلم يا معالي الوزير.

الأخ وزير الصحة الشيخ باسل الصباح يقول الله عز وجل في الآية 34 من سورة التوبة «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن كَثِيرًا مِّنَ الْخَبَارِ وَالرِّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيُضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ» ويقول في الآية 161 من سورة النساء «وَأَخْذَهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا» ومع الأسف ان ما جاء في هذه السور الربانية ينطبق على وزارة الصحة في تخصيصها للتأمين الصحي من الوافدين، ولا تلتزم بشروط هذا التأمين.

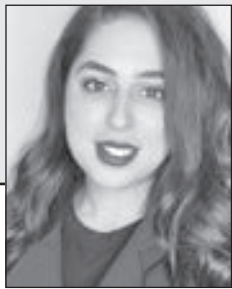
الأخ وزير الصحة، أعلم جيداً انك لا تقبل بإخذ التصرفات، ولا تقبل بأكل أموال الناس بالباطل، ولا تعلم شيئاً عما يحدث، ولكن بعد ان تم ابلاغك من خلال هذه المقالة، فلا عذر لك أمام الباري عز وجل.

معالي الوزير . . لقد فرضت وزارته مع الإقامة دفع تأمين صحي لكل وافد، وهي 50 ديناراً لعمال الشركات، و100 دينار لسواقين، و5 دنانير للخدم، وهذه الرسوم جاءت تحت مسمى «تأمين صحي» ومعنى

بكل صراحة

الجازي طارق السنافي

atsenafi@gmail.com



العصر البلاستيكي

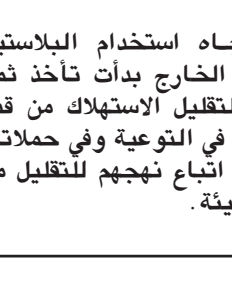
مر العالم بعصور مهمة في التاريخ، عصور رسخت معنى الفن والجمال والحضارة، العصور الحجرية والبرونزية والحديدية والتي سميت نسبة إلى المواد التي استخدمت في كل عصر والتي صنعها الإنسان واستخدمها في حياته اليومية. أما اليوم فأصبحنا نعيش في عصر البلاستيك حيث كل شيء تقريباً أصبح مصنوعاً من البلاستيك أو حتى يدخل في صناعته البلاستيك.

أصبح العالم اليوم يعتمد اعتماداً شديداً على البلاستيك بسبب رخص سعره وتوافره واستهلاكه، ولكن على الرغم من كل العصور التي ذكرت فإن عصرنا البلاستيكي هو الأخطر على الإطلاق. فالبلاستيك أضراره أكبر من منافعه، وسلبية هذه الصناعة أصبحت تشكل خطراً على صحة الإنسان والبشرية حيث تسبب الأمراض من المادة التي ينتجها وهي الديوكسين المسببة للسرطان. حيث ان البلاستيك يعرف بأنه صعب التحلل، لذلك يؤثر على البيئة ما يهدد بالقضاء على الغطاء النباتي. وعندما يتم دفن البلاستيك فإنه يعزل التربة عن مياه الأمطار ما يعرقل نمو النباتات بل يمنعها. وحرقة بسبب تأكسد المواد الكيماوية ما ينتج عنه اضرار بيئية خطيرة وتلوث يؤدي الإنسان وهناك

بكل صراحة

الجازي طارق السنافي

atsenafi@gmail.com



العصر البلاستيكي

العديد من الأضرار التي لا تحصى. فاليوم بدأت الدول بحظر استخدام أكياس البلاستيك واستبدالها بأكياس صديقة للبيئة كالكياس الورقية أو القابلة للتحلل، وأصبحت المجتمعات أكثر وعياً في استهلاك المواد للحفاظ على البيئة وعلى معدلات التلوث. فالبلاستيك اليوم يصعب تحلله إذ يستغرق 450-1000 سنة حتى يتحلل كلياً، تخيلوا الأطنان المهولة من البلاستيك كم ستحتاج إن تحلل؟

فبعد دراسات أخيرة توصل الباحثون إلى ان مخلفات البلاستيك أصبحت تهدد حياتنا بسبب تكاثرها في بطون الأسماك والحيوانات والتي نأكلها لاحقاً.

نحن من يتسبب في خلق أمراض جديدة والسبب اهمالنا للتوعية بمخاطر بعض المنتجات والصناعات.

نحتاج وقفة جديدة تجاه استخدام البلاستيك حيث ان المؤسسات في الخارج بدأت تأخذ ثمن المنتجات البلاستيكية لتقليل الاستهلاك من قبل الناس. وبالفعل نجحت في التوعية وفي حملاتها ما يستوجب علينا أيضاً اتباع نهجهم لتقليل من الاضرار على الناس والبيئة.